



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وثيقة الخطة الاستراتيجية

للأعوام (2015-2018)



"فالتجعلوا جامعاتنا منارات علم وحاضنات وعي واحترام للتنوع وقبول الآخر
ورفض الانغلاق، ولتجعلوها قصص نجاح وتميز"

من أقوال:

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
2-1	نبذة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتطورها
3	اهداف التعليم العالي
4	مهام وصلاحيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
5	اهم التشريعات النازمة لعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
6	رؤية الوزارة ورسالة الوزارة وقيم الوزارة الجوهرية
8 - 7	الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
10-9	الخدمات الرئيسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
14 - 11	عمليات التخطيط الاستراتيجي
17-15	التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية
18	الاهداف والسياسات الاستراتيجية
19	الاهداف الاستراتيجية وارتباطها بالأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي
23-20	ارتباط اهداف الوزارة الاستراتيجية (المؤسسية) بالأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي
24	متابعة وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية



نبذة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتطورها

أنشئت وزارة التعليم العالي عام 1985، وكان "مجلس التعليم العالي" الذي أنشئ عام 1982 نواة لها، إذ كان قانون مجلس التعليم العالي قد صدر قبل ذلك عام 1980، حيث أصدر مجلس التعليم العالي العديد من القرارات التي نظمت مسيرة التعليم العالي في الأردن، وقد صدر عام 1998 قراراً بإلغاء وزارة التعليم العالي إلا أنه أعيد إنشاؤها بناءً على توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في شهر آب من عام 2001، بمسمى جديد هو "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".

قد تم تعريف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفق قانون إنشائها رقم 41 لسنة 2001 بأنها: "مؤسسة حكومية تنشأ بإرادة ملكية ضمن إطار قانون يصدر عن مجلس الوزراء يصادق عليه جلالة الملك، وتكون الوزارة ممثلة المملكة الأردنية الهاشمية في المحافل ذات العلاقة بالتعليم العالي الوطنية الإقليمية والدولية، وتخضع الوزارة لكافة الأنظمة والتشريعات النازمة لعمل المؤسسات الحكومية والمعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية".

والهدف من إنشاء الوزارة تنظيم وتطوير قطاع التعليم العالي في المملكة، والإشراف على مؤسسات التعليم العالي، وتُشرف في الوقت الحاضر على التعليم العالي في الأردن بمختلف أنواعه ومستوياته وتنقذ أعمالها من خلال قناتين رئيسيتين، إحداهما لتنظيم العمل مع قطاع التعليم العالي ومؤسساته في المملكة، والأخرى لتنظيم العمل في الوزارة ذاتها. حيث يندرج في القناة الأولى عدد من المجالس واللجان الدائمة أهمها مجلس التعليم العالي، لجنة الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الاردنية، لجنة ادارة صندوق دعم الطالب في الجامعات الاردنية الرسمية، ولجنة البعثات والمنح، المركز الوطني

لاستخدام المصادر التعليمية المفتوحة المصدر وتنظيم التعليم الإلكتروني في الجامعات، بينما تُشكل قناة العمل الثانية مديريات الوزارة المختلفة، هذا بالإضافة إلى عدد من المشاريع التي تشرف عليها الوزارة أو تشارك في عضوية إدارتها، وهي مشاريع تقوم على تطوير العمل في الوزارة.

وتتولى الوزارة تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي في مجالاتها التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية البحثية، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة للاستفادة من الطاقات التعليمية والبحثية والاستشارية، كما تتولى عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية المتعلقة بالتعليم العالي مع الدول العربية والأجنبية وتمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالتعليم العالي ووضع أسس إيفاد المبعوثين في البعثات العلمية، ومتابعة شؤون الطلبة الوافدين في المملكة، وإعداد وتوفير أجهزة إدارية وفنية مؤهلة وقادرة على القيام بمهام المجالس المختلفة، وتنظيم شؤون مراكز الاستشارات ومكاتب خدمات الطلبة، من خلال مجموعة من المديريات.

أهداف التعليم العالي

إن الأهداف الوطنية للتعليم العالي حسب نص المادة (3) من قانون التعليم العالي رقم (23) لسنة 2009 وتعديلاته، هي:

- أ. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة التي تلبى حاجات المجتمع.
- ب. تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.
- ج. رعاية النهج الديمقراطي وتعزيزه بما يضمن، حرية العمل الأكاديمي، حق التعبير واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق، وتحمل المسؤولية واستخدام التفكير العلمي الناقد.
- د. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب.
- هـ. تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والعالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين.
- و. اعتماد اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي وتشجيع التأليف العلمي بها والترجمة منها إليها، واعتبار اللغة الإنجليزية لغة مساندة.
- ز. المساهمة في تنمية المعرفة في مجال الآداب والفنون والعلوم وغيرها.
- ح. تنمية إلمام الدارسين بلغة أجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم وإكسابهم مهارات مناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.
- ط. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
- ي. بناء نواة علمية تقنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.
- ك. إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
- ل. توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية، وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة المتطورة.

مهام وصلاحيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وفقاً لأحكام المادة (4) من قانون التعليم العالي رقم (23) لسنة 2009 وتعديلاته، حُددت مهام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالآتي:

- أ. تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي في مجالاتها التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية والبحثية في نطاق مؤسسات التعليم العالي.
- ب. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز الاستشارات في المملكة، العامة منها والخاصة، للاستفادة من الطاقات التعليمية والبحثية والاستشارية لدى هذه المؤسسات والمراكز على النحو الأمثل.
- ج. عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية المتعلقة بالتعليم العالي والتي تعزز التعاون في المجالات الثقافية والعلمية مع الدول العربية والأجنبية.
- د. تمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالتعليم العالي المحلية منها والخارجية.
- هـ. الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية، ومعادلة الشهادات الصادرة عنها وفق أسس ومعايير تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.
- و. وضع أسس إيفاد مبعوثي الوزارة في البعثات العلمية لمؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها، وتنظيم شؤون الإيفاد والإشراف عليه.
- ز. متابعة شؤون الطلبة الأردنيين في الخارج.
- ح. تنظيم شؤون الطلبة الوافدين الى المملكة والموفدين منها وأمور الوفود العلمية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- ط. إعداد وتوفير أجهزة إدارية وفنية مؤهلة وقادرة على القيام بمهام مجلس التعليم العالي، ومتابعة شؤونها.
- ي. تزويد مجلس التعليم العالي بأي دراسات أو معلومات، وبيانات متوافرة لديها ذات علاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ك. تنظيم شؤون المكاتب التي تقدم خدمات لطلبة التعليم العالي.
- ل. تقديم المنح والقروض للطلبة في الجامعات الرسمية.
- م. تنظيم شؤون الإيفاد والإشراف عليه لتنفيذ الاتفاقيات وبرامج التبادل التعليمي بين المملكة والدول الأخرى وفق نظام يصدر لهذه الغاية.

أهم التشريعات الناظمة لعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

القوانين	الأنظمة	التعليمات	الأسس
<ul style="list-style-type: none"> ● قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009 وتعديلاته ● قانون الجامعات الأردنية وتعديلاته رقم (20) لسنة 2009 	<ul style="list-style-type: none"> ● نظام التنظيم الاداري ● نظام الخدمة المدنية ● نظام مكاتب خدمات طلبة التعليم العالي ● نظام البعثات والمنح العلمية للموفدين ● نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها ● نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية ● نظام رسوم ترخيص مؤسسات التعليم العالي ● نظام تصديق الشهادات العلمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ● نظام صندوق دعم البحث العلمي 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعليمات ترخيص لإنشاء الجامعات والمؤسسات الجامعية الخاصة ● تعليمات الترخيص لإنشاء الكليات الجامعية المتوسطة والفنية ● تعليمات صندوق دعم الطالب في الجامعات الرسمية ● تعليمات مراقبة تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي ● تعليمات البعثات والمنح للموفدين ● تعليمات الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الاردنية ● تعليمات مكاتب خدمات طلبة مؤسسات التعليم العالي 	<ul style="list-style-type: none"> ● أسس قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية ● أسس قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الخاصة ● أسس قبول الطلبة في الكليات الجامعية المتوسطة والفنية ● اسس التجسير بين الكليات الجامعية المتوسطة والجامعات الأردنية

رؤية الوزارة

" تعليم عالٍ متميز عالمياً".

رسالة الوزارة

" تمكين مؤسسات التعليم العالي من التركيز على مهماتها ومسؤولياتها الأساسية من خلال دعمها ومتابعة تنفيذها لسياسات واستراتيجيات التعليم العالي، مبنية على التوجيه نحو التنافسية في إرساء معايير النزاهة وآليات تعزيز مبادئ المساءلة والعدالة والشفافية في تقديم الدعم والخدمات المميزة لطلبة التعليم العالي، وتبني الريادة والتميز والإبداع ضمن مفهوم تشاركي مع القطاع الخاص".

قيم الوزارة الجوهرية

• الشفافية والمصداقية:

تبادل المعلومات والمعارف وتوفيرها للجميع وتوضيح القرارات والمهام والإجراءات بأعلى درجات المهنية.

• تكافؤ الفرص:

تحقيق المساواة واحترام القوانين والأنظمة والعمل على تطبيقها دون تمييز.

• الشراكة الفاعلة مع المعنيين:

التعاون والتنسيق مع الشركاء.

• التركيز على متلقي الخدمة:

تقديم الخدمة المميزة وتبسيط الإجراءات لجمهور المتعاملين مع الوزارة بما يعزز ثقتهم ورضاهم عن خدماتها.

• العمل بروح الفريق:

التعاون والتنسيق والإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها.

• التطوير والتحسين المستمر:

جودة وإتقان العمل والسرعة في الإنجاز وتكريس الوقت للعمل المنتج.

• تشجيع الإبداع والتميز:

بناء ثقافة الإبداع والتميز في أداء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يتكون الهيكل التنظيمي للوزارة من عدد من الوحدات الإدارية (مديرية، مكتب، وحدة، قسم) تبعاً لطبيعة مهام ومسؤوليات تلك الوحدات، وحجم وطبيعة الأعمال المناطة بها، والتي يتم مراجعتها دورياً. وعليه يتضمن هذا الهيكل (9) تسع مديريات، و(14) أربعة عشر مكتباً ثقافياً داخلياً، و(8) ثمانية مكاتب ثقافية خارج الأردن، و(7) سبع وحدات، و(24) أربعة وعشرون قسماً، وترتبط هذه الوحدات الإدارية ضمن سلسلة من الارتباطات الوظيفية، تم فيها مراعاة بساطة الإجراءات، واختصار الزمن اللازم لإنجاز العمليات، وتحديد مرجعيات عمل تلك الوحدات من خلال تفويض الصلاحيات.

يبلغ عدد موظفي الوزارة (266) مائتان وستة وستون موظفاً، موزعين حسب الفئة وعلى النحو الآتي (150) مائة وخمسون للفئة الأولى، و(44) أربعة واربعون للفئة الثانية، و(57) سبعة وخمسون للفئة الثالثة و(15) وخمسة عشر موظفاً بعقود شاملة لكافة العلاوات.

يحكم عمل الوزارة عدد من الأنظمة تتعلق بشؤون مواردها البشرية والمالية واللوازم. وهي على التوالي نظام الخدمة المدنية رقم 82 لسنة 2013 وتعديلاته، النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته، ونظام اللوازم رقم (32) لسنة 1993 وتعديلاته.

الخدمات الرئيسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تمتاز الوزارة بأنها تقوم على تقديم خدماتها المباشرة وغير المباشرة لعملائها من متلقي الخدمة ومؤسسات التعليم العالي والشركاء والتي تتعلق باحتياجاتهم، ويتطلب ذلك مراعاة القيم الجوهرية للوزارة. وعليه فقد قامت الوزارة بإطلاق دليل خدمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2017

مديرية الاعتراف ومعادلة الشهادات
<ul style="list-style-type: none">• الاستفسار عن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية• التقدم بطلب الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية• الاستدعاءات لقضايا معينة تخص الاعتراف• تصديق الشهادات الاكاديمية• معادلة الشهادات العلمية غير الأردنية• الاعتراض على قرار لجنة المعادلة• اصدار وثيقة معادلة أصلية بدل فاقد / اصدار نسخة اضافية أصلية• الاستدعاءات والاستشارات للقضايا المستجدة والإجابة على الاستفسارات والأسئلة اليومية لمتلقي الخدمة
مديرية البعثات
<ul style="list-style-type: none">• تقديم طلبات الاستفادة من المنح والقروض الداخلية• فك الالتزام للطلبة الاردنيين المبتعثين خارجياً وداخلياً• الحصول على منحة او مقعد للدراسة داخل الجامعات الرسمية للدرجة العلمية (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه) للطلبة غير الأردنيين• الترشح للحصول على منحة او مقعد للدراسة خارج الاردن لمستوى الدراسات العليا• الترشح للحصول على منحة او مقعد للدراسة خارج الاردن لمستوى البكالوريوس

مديرية مؤسسات التعليم العالي

- التأكد من صحة الشهادات العلمية الأردنية
- تقدير المعدل لحملة الشهادات العلمية غير الأردنية لمختلف المستويات الأكاديمية
- الرد على استفسارات الطلبة بما يخص قرارات مجلس التعليم العالي
- تدقيق الشهادات (مصدقة، كشف علامات، إثبات الطالب)
- تعديل بيانات طلبة الجامعات الأردنية الخاصة على نظام مؤسسات التعليم العالي
- تصديق شهادة الخبرة
- تصديق الشهادات العلمية السودانية الصادرة قبل تاريخ 2001/7/16
- تصديق شهادة دبلوم تدريبي
- تصديق شهادات طلبة كلية تأهيل المعلمين
- اصدار تقارير احصائية (سنوية، فصلية، يومية) عن التعليم العالي داخل الأردن او خارجه
- تقديم دراسات إحصائية وتحليل البيانات

وحدة تنسيق القبول الموحد

- تقديم طلب الالتحاق للجامعات الأردنية الرسمية لمرحلة البكالوريوس
- تقديم طلب الالتحاق للجامعات الأردنية الرسمية لمرحلة التيسير
- الاستفسار عن البيانات اللازمة للالتحاق في الجامعات الأردنية الرسمية لمرحلة البكالوريوس والتيسير
- تقديم طلبات الاستفادة من المكرمة الملكية السامية لأبناء العشائر في مدارس البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة.

خدمات اخرى

- التعامل مع الاقتراحات والشكاوي المقدمة من متلقي الخدمة ومتابعتها

عمليات التخطيط الاستراتيجي

متلقي الخدمة:

تم تحديد متلقي خدمات الوزارة على النحو الآتي:

1.	الطلبة الأردنيون الملتحقون بمؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها
2.	الطلبة العرب والأجانب الملتحقون بمؤسسات التعليم العالي الأردنية، أو الراغبون بالالتحاق بها.
3.	مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة.
4.	المؤسسات الرسمية والخاصة.
5.	المواطنون
6.	المجتمع المحلي.
7.	الدول الشقيقة والصديقة.

شركاء تقديم الخدمة:

تم تحديد الشركاء الرئيسيون للوزارة في تقديم خدماتها وفقاً للجدول الآتي:

طبيعة العلاقة	الشريك
<ul style="list-style-type: none"> تقديم كافة البيانات والتقارير عن واقع التعليم العالي في كافة أنحاء المملكة. تنفيذ تعليمات منح الديوان الملكي العامر للطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية الرسمية. 	الديوان الملكي العامر
<ul style="list-style-type: none"> التنسبب بالموافقة على التشريعات الخاصة بالتعليم العالي. 	مجلس الوزراء
<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على القوانين الخاصة بالتعليم العالي. متابعة الإجابة على أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس. 	مجلس الأمة
<ul style="list-style-type: none"> التعاون في مجال إيجاد التمويل اللازم للمشاريع. 	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
<ul style="list-style-type: none"> تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي. التعاون في مجال معادلة شهادات الثانوية العامة غير الأردنية. 	وزارة التربية والتعليم
<ul style="list-style-type: none"> التعاون مع الوزارة في التامين الصحي للموظفين. 	وزارة الصحة
<ul style="list-style-type: none"> البت في الدعاوي القضائية بين الوزارة وملتقي الخدمة. 	وزارة العدل
<ul style="list-style-type: none"> تمويل مشاريع الوزارة. 	وزارة المالية
<ul style="list-style-type: none"> توقيع الاتفاقيات مع الدول العربية والأجنبية. 	وزارة الخارجية
<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية. 	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
<ul style="list-style-type: none"> إعداد الموازنة الخاصة بالوزارة السنوية 	دائرة الموازنة العامة
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ سياسات وقرارات مجلس التعليم العالي. 	مؤسسات التعليم العالي
<ul style="list-style-type: none"> التنسيق لغايات فك إلتزام الطلبة المبعوثين، ونقل ذلك الإلتزام للعمل لدى القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية. تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالطلبة وبمؤسسات التعليم العالي. 	القيادة العامة للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية

<ul style="list-style-type: none"> ● التعاون في موضوعات دراسات التعليم العالي الخاصة بمؤسسات التعليم العالي. ● التعاون في مجالات التدريب. 	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
<ul style="list-style-type: none"> ● المشاركة بالأنشطة المختصة بشؤون التعليم العالي. ● تبادل التقارير والدراسات المتخصصة بالتعليم العالي للوزارة. 	منظمة اليونسكو
<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية. 	دائرة الإحصاءات العامة

الشريك	طبيعة العلاقة
المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء البحوث والدراسات حول التصنيفات المتخصصة في قطاع التعليم العالي ودعم المشاريع في الجامعات الرسمية. ● التعاون في مجال برامج التدريب والتنمية الإدارية.
التقابات المهنية	<ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق بخصوص معادلة شهادات منتسبها.
ديوان التشريع	<ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة ودراسة التشريعات.
هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل البيانات والمعلومات والتقارير المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية.
صندوق دعم البحث العلمي	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم الدعم المالي والإداري للصندوق.
المجلس الطبي الأردني	<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل المعلومات بشأن معادلة الشهادات العلمية.
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل البيانات والمعلومات وتوفير الدعم لمشاريع البحث العلمي والإبداع.
الدول المرتبطة مع المملكة باتفاقيات تبادل ثقافي	<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل المنح وبرامج تبادل أعضاء هيئة التدريس والمشاركات العلمية والتدريب.
الصندوق الأردني الهاشمي	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم المنح الدراسية.
مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية	<ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق بخصوص قبول أبناء العاملين في القوات المسلحة.
ديوان الخدمة المدنية	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير حول التخصصات الراكدة والمشبعة في سوق العمل، والتعميم عن منح الدراسات العليا الواردة في الاتفاقيات الثقافية

طبيعة العلاقة	الشريك
<ul style="list-style-type: none"> ● على الوزارات والمؤسسات. ● فك الالتزام للطلبة المبعوثين. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● تزويد الوزارة بمعلومات عن رواتب العاملين والمتقاعدين لغايات استخدامها في برمجيات الطلب الالكتروني للبعثات الداخلية. 	مؤسسة الضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> ● تزويد الوزارة بمعلومات عن رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين لغايات استخدامها في برمجيات الطلب الالكتروني للبعثات الداخلية. 	مديرية التقاعد
<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم خدمة بيع بطاقات دفع رسوم طلبات الالتحاق بالجامعات. 	شركة البريد الأردني
<ul style="list-style-type: none"> ● تبادل البيانات والمعلومات الشخصية. 	دائرة الأحوال المدنية والجوازات
<ul style="list-style-type: none"> ● المساعدة في تأمين قبولات الطلبة في الداخل والخارج. 	مكاتب خدمات طلبة التعليم العالي
<ul style="list-style-type: none"> ● التحقق من مدى حاجة الوزارة من الأجهزة والتجهيزات والأنظمة الحاسوبية. ● المساهمة في تقديم خدمات البريد الالكتروني والاشتراك بالشبكة العنكبوتية، واستضافة خوادم الحاسوب لوحدة تنسيق القبول الموحد. 	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية

البيئة الداخلية:

نقاط القوة

- وجود نظام مالي وتعليمات مالية واضحة.
- توفر المخصصات المالية للأهداف المحورية للوزارة.
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة.
- توزيع الموازنة لتغطية مختلف النشاطات والمهام.
- وجود تشريعات وصلاحيات واضحة ومحددة، ومراعاة التسلسل الإداري في إعداد واتخاذ القرارات
- وجود رقابة إدارية ومالية.
- وجود هيكل تنظيم متكامل يغطي المهام وقنوات الاتصال المنوطة بالوزارة.
- وجود وصف وظيفي ومهام محددة لكافة المديریات والوحدات الإدارية.
- وجود خطة تطوير وظيفي، وتنفيذ الخطط التدريبية السنوية للموظفين
- توفر بيئة عمل مريحة ومناسبة، ووجود نظام للحوافز المادية والمعنوية للموظفين.
- وجود بنية تحتية تكنولوجية محدثة وأنظمة الكترونية وقواعد بيانات شاملة ومحدثة.

نقاط الضعف

- صعوبة الموافقة على تخصيص المبالغ المطلوبة في الموازنة التقديرية
- قلة المشاركة في ورشات التدريب والمؤتمرات.
- أخير عمليات الصرف لارتباطها بجهات حكومية أخرى.
- عدم استقرار التشريعات.
- صعوبة إجراء تعديلات على بعض التشريعات.
- عدم توفر الكوادر المؤهلة والفنية لبعض المديریات والوحدات.
- ضعف مستوى الاستقرار الوظيفي.
- عدم وجود آلية واضحة لتدوير الموظفين بين المديریات.
- تدني مستوى الرضى عن توزيع المكافآت.
- الدورات التدريبية ليست بمستوى طموح الموظفين العاملين في الوزارة.
- رفض عمليات التغيير.

- عدم توفر التقارير والبيانات الإحصائية التي تساعد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

- وجود إدارة فاعلة للمعرفة.
- وجود خطط لإدارة الأزمات والمخاطر.
- وجود إطار مؤسسي وتنظيمي.
- وجود خطة استراتيجية وخطط عمل تنفيذية.
- وجود تناغم وتنسيق في عمل مديريات ووحدات الوزارة.

البيئة الخارجية:

التهديدات

- اختلاف مستويات متلقي الخدمة.
- التعديلات المستمرة على التشريعات وتعاقب الحكومات.
- عدم التزام بعض الدول في تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة.
- ارتباط بعض أعمال الوزارة باستشارات وموافقات من جهات أخرى داخل وخارج المملكة.
- الأزمات والأحداث السياسية في بعض الدول الشقيقة والصديقة.
- لتغير التقني والتكنولوجي المتسارع، ومدى مواكبة مستجدات هذا التغير ومتابعته.
- انخفاض الدعم الحكومي والموارد المالية.
- معدل النمو السكاني المتزايد وطبيعة التركيبة السكانية.

الفرص المتاحة

- مشاركة موظفي الوزارة في الدورات والندوات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية.
- إجراء دراسات متأنية قبل اتخاذ قرارات أو إجراء التعديلات على الأنظمة والتعليمات.
- توفر بيئة مناسبة لتسويق وترويج السياحة التعليمية.
- زيادة الاستفادة من المنح والمشاريع الدولية في مجالات التعليم العالي.
- الاستمرار في تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- المحافظة على السمعة العالية للأردن في مجال التعليم العالي.
- الموقع الجغرافي المتوسط للأردن، واستقرار الأوضاع الأمنية.
- زيادة فرص التشاركية في مجال التعليم العالي.

- ضعف التنسيق بين الجهات المحلية والقطاع الخاص ذات الصلة بتنفيذ المبادرات المشتركة.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المملكة.
- الإشباع في سوق العمل من العديد من التخصصات الأكاديمية.
- عودة الطلبة المفاجئة من بعض الدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- تدفق اللاجئين على مختلف مناطق المملكة والآثار المترتبة عن ذلك.
- تطور معايير ومؤشرات جودة التعليم العالي.
- التفاوت بين مستويات مؤسسات التعليم العالي الأردنية.
- مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي المستجدة.

- الاستفادة من برنامج الحكومة الالكترونية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- التركيز على القضايا التي تستقطب الدول المانحة وجهات التمويل.
- التوسع والتشجيع على الالتحاق ببرامج التعليم التقني للحد من البطالة.

الأهداف والسياسات الاستراتيجية

مبررات إعداد الخطة الاستراتيجية

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتمثيل قطاع التعليم العالي وتنفيذ سياساته، إذ ينظم العمل في الوزارة قانون التعليم العالي والبحث العلمي، وقانون الجامعات الأردنية، بالإضافة للأنظمة والتعليمات التي تنظم العمل في مؤسسات التعليم العالي، وقد أولت الدولة الأردنية العناية والاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وفي سبيل ذلك تم اعتماد عدد من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية، حيث عكفت الحكومة الأردنية على تقييم أوضاع التعليم العالي بشكل دوري خلال العقدين الماضيين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويرها بما يواكب التغيرات في هذا القطاع الحيوي من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بتطويره.

وتم تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2015-2018 على خلفية التطورات والانجازات التي شهدتها قطاع التعليم العالي خلال السنتين الأخيرتين، وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي، والخطط التنفيذية الشاملة للبرنامج التنفيذي الحكومي لحزمة الإصلاحات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2010-2015. وتناغماً مع السياسات الكفيلة بتعزيز القدرات المؤسسية للوزارة واللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها، استندت الخطة الاستراتيجية في مضمونها إلى المنطلقات التالية:

1. الرسائل الملكية السامية الموجهة لدولة رئيس الوزراء، ورؤساء الوزراء المتعاقبين.
2. المبادرات الملكية السامية ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي.
3. الأجندة الوطنية الأردنية (2006-2015)، والخطة التنفيذية المعدلة لها (2007-2017).
4. اجتماعات دولة رئيس الوزراء بأعضاء مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات الأردنية (2013، 2014).
5. الاستراتيجية الوطنية السابقة، ومن ضمنها توصيات لجنة الاستراتيجية (2013).
6. المبادرة النيابية في ملتقى سياسات اصلاح التعليم العام.
7. المشاريع الوطنية ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي: مشروع تطوير التعليم العالي (2002 – 2007)، ملتقى التعليم العالي (2007)، مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي (2007).
8. المؤتمرات الوطنية والندوات الحوارية داخل المملكة ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي من حيث: تطويره وخطته الاستراتيجية.

الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بالأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي

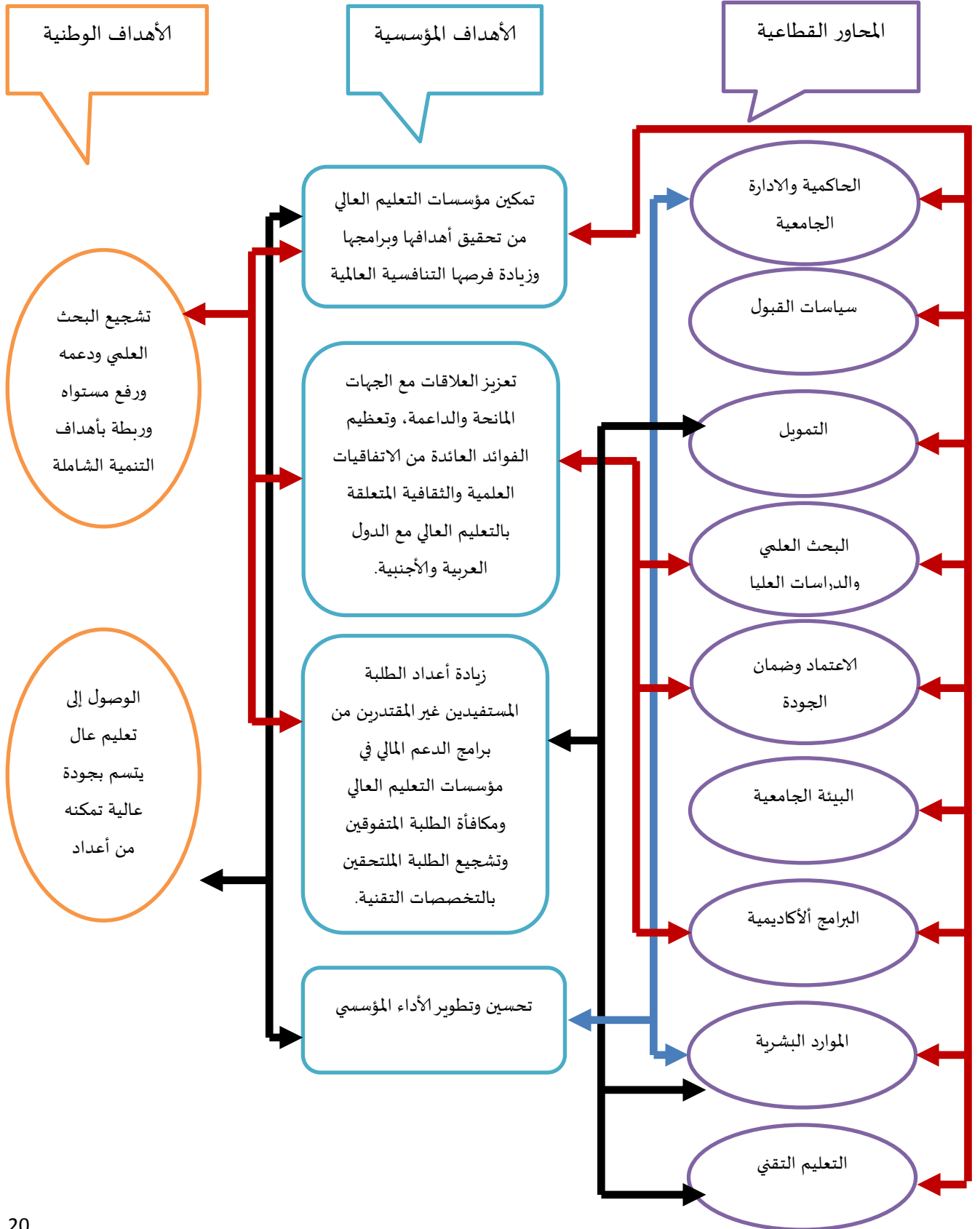
حرصت الوزارة على تطوير خطتها الاستراتيجية للأعوام (2015-2018)، من خلال مراجعة تقارير إنجاز المبادرات الوطنية، وتقارير إنجاز الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع التعليم العالي (2007-2012)، ومتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات ووضع الخطط التنفيذية اللازمة في سياق توجه الحكومة الإصلاحية، والمتمثل في البرنامج التنفيذي للتنموي للحكومة (2010-2013)، وكذلك البرنامج التنفيذي لحزمة الإصلاحات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام (2010-2015)، والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي (2015-2018)، وعليه تم وضع منظومة منسجمة من الأهداف الاستراتيجية مع الأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي، حيث تم تحديد الأهداف الوطنية ذات العلاقة بالآتي:

1. الوصول إلى تعليم عالٍ يتسم بجودة عالية تمكنه من إعداد كوادر بشرية تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وتتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي.
 2. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وربطه بأهداف التنمية الشاملة.
- ولقد تناولت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي المحاور التالية:

1. الحاكمية والإدارة الجامعية.
2. سياسات القبول.
3. التمويل.
4. الاعتماد وضمان الجودة.
5. البحث العلمي والدراسات العليا.
6. البيئة الجامعية.
7. البرامج الأكاديمية.
8. الموارد البشرية.
9. التعليم التقني.

وفي سبيل توضيح ارتباط أهداف الوزارة الاستراتيجية (المؤسسية) بكل من الأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي، فقد تم تالياً إيراد خريطة توضح ذلك الارتباط.

ارتباط أهداف الوزارة الاستراتيجية (المؤسسية) بالأهداف الوطنية ومحاور الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي



الأهداف والسياسات الاستراتيجية

1. تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق أهدافها وبرامجها وزيادة فرصها التنافسية العالمية.

السياسات:

1-1: الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي الرسمية.

1-2: الدعم المالي للأنشطة البحث العلمي من خلال صندوق دعم البحث العلمي.

1-3: الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

1-4: حوكمة التعليم العالي.

2. تعزيز العلاقات مع الجهات المانحة والداعمة، وتعزيز الفوائد العائدة من الاتفاقيات العلمية والثقافية المتعلقة بالتعليم العالي مع الدول العربية والأجنبية، وتعزيز السياحة التعليمية.

السياسات:

2-1: إقامة وتطوير أوجه التعاون مع المؤسسات والجهات الدولية الداعمة.

2-2: تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع الدول الشقيقة والصديقة.

2-3: تعزيز السياحة التعليمية.

3. زيادة أعداد الطلبة غير المقتدرين المستفيدين من برامج الدعم المالي في مؤسسات التعليم العالي، ومكافأة الطلبة المتفوقين، وتشجيع الطلبة الملتحقين بالتخصصات التقنية.

السياسات:

3-1: زيادة عدد الطلبة المستفيدين من المنح والقروض الميسرة المقدمة للطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي.

3-2: زيادة عدد الطلبة المستفيدين من المنح الخارجية في التخصصات الجاذبة.

3-3: تشجيع الطلبة المتفوقين والمبدعين من خلال البعثات الدراسية.

3-4: تخصيص عدد من المنح سنوياً للطلبة الملتحقين بالتخصصات التقنية.

4. تحسين وتطوير الأداء المؤسسي:

- 1-4: إصدار وتطوير التشريعات اللازمة والضابطة لعمل قطاع التعليم العالي والوزارة.
- 2-4: تطوير نظام إدارة فاعلة داخل الوزارة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- 3-4: بناء الوعي العام وتقديم الخدمات المعلوماتية.
- 4-4: بناء وتطوير الأنظمة الحاسوبية وربطها ضمن شبكة فاعلة، وتعزيز دور الوزارة في الحكومة الإلكترونية.
- 5-4: الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
- 6-4: تخطيط وتنمية وتدريب الموارد البشرية.
- 7-4: تطوير عمليات وإجراءات الوزارة.
- 8-4: تحقيق رضا متلقي الخدمة/ التركيز على متلقي الخدمة.
- 9-4: تعزيز اتجاهات العاملين نحو قيم النزاهة والشفافية والعدالة.

د- نهج الوزارة التشاركي مع القطاعات الأخرى:

تسعى الوزارة إضافة لمهامها ومسؤولياتها من خلال تنفيذ خطتها الاستراتيجية إلى تحقيق عدد من التدخلات الفاعلة والمؤثرة على عدة مستويات منها:

1. المشاركة على المستوى السياسي:

المساهمة في تحقيق التوجهات الحكومية المتعلقة بالتنمية السياسية لدى قطاع الشباب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، ويتحقق ذلك من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل المتعلقة بمبادئ العمل السياسي، والمشاركة في العملية الانتخابية، والتركيز على هذه القضايا في المناهج الدراسية، وبخاصة مادة التربية الوطنية.

2. المشاركة على المستوى القانوني:

المشاركة الفاعلة مع الشركاء أثناء تطوير التشريعات الناظمة لعملهم، والتي لها علاقة بقطاع الشباب في المجتمع الأردني، أو أي قطاع آخر له علاقة مع قطاع التعليم العالي.

3. المشاركة على المستوى الاقتصادي:

تعتبر مخرجات قطاع التعليم العالي من أهم العناصر ذات العلاقة الوثيقة الداعمة للاقتصاد الأردني، وبشكل خاص الاقتصاد المعرفي في شتى مراحله وقطاعاته، فالمخرجات البشرية المؤهلة والمدربة التي تتناغم مع متطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي، تؤدي إلى التقدم الاقتصادي وازدهاره، وبالتالي فإن بعض هذه المخرجات العاملة في الدول الشقيقة والصديقة ترفد الخزينة

الأردنية بالعملات الصعبة، وتعتبر البرامج الأكاديمية المتميزة والتسهيلات المقدمة للطلبة الوافدين ضمن التشريعات النافذة، مدخلاً فعالاً لاستقطاب هؤلاء الطلبة الذين تشكل نفقاتهم المالية عنصراً فاعلاً في رفد الاقتصاد الوطني. وتعتبر هذه البيئة أيضاً جاذبة للاستثمار في قطاع التعليم العالي.

4. المشاركة على المستوى الاجتماعي:

تعمل الوزارة على تطوير البنية والبيئة الجامعية، التي تساعد بشكل خاص على تطوير جوانب شخصية وكفاءة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي فإن الفرد الذي يمتلك العلم والمعرفة وكيفية تطويرها وتعزيزها دوماً، يصل إلى تحقيق مستوى اجتماعي متقدم ومؤثر على دوره الإيجابي في التفاعل مع قضايا الوطن عموماً، وقضايا المجتمع المحلي خصوصاً، وغرس مفهوم المسؤولية المجتمعية، وتساهم الوزارة في تعزيز المسؤولية المجتمعية أيضاً من خلال صناديق دعم الطلبة الموجهة للفئات المستحقة.

متابعة وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية

يتوفر لدى الوزارة منهجية متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وخطط العمل التنفيذية المنبثقة عنها، وفيما يلي الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك:

- تقوم المديریات والوحدات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة الواردة في الخطة التنفيذية، بتقديم تقارير شهرية تتعلق بالتقدم والانجاز، وتتم مناقشة هذه التقارير من قبل لجنة التخطيط.
- يتم إعداد تقارير تقييم ربعية (ربع سنوية)، يتم من خلالها تقييم التقدم الحاصل، وأي مقترحات متعلقة بتعديل خطط (تصحيح المسارات)، ليتم مناقشتها في لجنة التخطيط، ثم يتم رفع هذه التقارير والتوصيات إلى كل من الأمين العام والوزير لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بذلك.
- يتم نشر وتعميم نتائج التقارير الربعية على المديریات والشركاء، بالإضافة لإدراجها في التقرير السنوي الخاص بالوزارة.
- يتم مراجعة وتحديث الخطة التنفيذية سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار نتائج تقارير المتابعة والتقييم والمنجزات، وموازنة الوزارة المالية للسنة التالية خلال هذه المراجعة.